



كنزى



VISA



خدمات البطاقات الالكترونية

إصدار بطاقة:

- فيزا:** عادية () ذهبية () بلاتينيوم () سيقنيتشر () بدل فاقد ()
- ماستر:** عادية () ذهبية () بلاتينيوم () وارلد إيليت () بدل فاقد ()
- كنزى:** خصم مباشر () دفع مسبق () بدل فاقد ()

رقم سري:

- كنزى () فيزا + ماستر عادية () فيزا + ماستر أخرى ()

تفعيل بطاقة على الانترنت :

- رقم البطاقة: (-----)
- سقف السحب اليومي: (-----)

بيانات الزبون:

- الاسم: -----
- رقم الحساب: -----
- جواز السفر: -----
- رقم النقال: -----
- البريد الالكتروني: -----
- الاسم باللغة الانجليزية: -----
- التاريخ: -----
- التوقيع: -----

الشروط والأحكام العامة الخاصة بحملة بطاقة (ماستر كارد) الصادرة لزيائن مصرف التجارة والتنمية

1. يوافق حامل البطاقة / الكفيل موافقة مطلقة على اعتبار جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة المملوكة لهم وما يوجد من أموال لدى (المصرف) أو يوجد لديه أو يسجل باسم أي منهم في سجلات (المصرف) ضامنة لتسديد جميع ما يترتب عليه من حيازة البطاقات أو الكفيل من جراء السحوبات الناتجة عن استخدام البطاقة من قبل حامل البطاقة أو أي شخص يحمل بطاقة إضافية / تابعة للبطاقة الأصلية.
- كما يفوض حامل البطاقة - الكفيل (المصرف) تفويضاً مطلقاً لرجعة عنه بالتصرف بها أو بيعها متى شاء بالطريقة وبالسعر اللذين يراهما مناسبين وأجراء المقاصة بين أي من حساباتهم الدائنة / أو المدينة والمبالغ المترتبة في ذمتهم وفي حال اختلاف العملات فإن حامل البطاقة - الكفيل يفوض (المصرف) بإجراء تحويل العملات بحسب مقتضى الحال بالطريقة وبالسعر اللذين يراهما مناسبين، كل ذلك دون حاجة للرجوع إلى أي منهم أو توجيه إنذار أو إشعار أو خلافه.
2. يتعهد حامل (البطاقة) بفتح حساب جاري دائر تحت الرقم ضمن السقف المحدد له من (المصرف) ويلتزم ببقاء رصيد حساب به دائر تحت البطاقة في حالة سوء أداء هذه السحوبات داخل ليبيا أو خارجها كما يحق للمصرف كشف الحسابات بالمبالغ المطلوبة من حامل البطاقة واستيفاء فائدة على الرصيد المدين لديه.
3. يفوض كل من حامل البطاقة / الكفيل (المصرف) تفويضاً مطلقاً بحجز مبلغ دينار من حساب به رقم فرع وما يبادل % من قيمة سقف البطاقة الممنوحة لحامل البطاقة بتغطية وقيد السحوبات أو أية مصرف وفات تترتب عليها وعلى إصدار بطاقة قفيز الأصلية - التابعة فور سوما إصدار بطاقات الطوارئ ولا يحق لهم الاعتراض على أية حركات قيدت على حساب به بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ قيدها على حساب به (شريطة أن يكون الاعتراض خطياً) هذا ومن المتفق عليه إن المبالغ المعترض عليها تبقى مقيدة على حساب العمل سواء كانت المبالغ قد أدت إلى جعل الحساب مديناً مما تترتب عليه فوائد وعمولات مدينية أو أنها كانت ضمن حساب به الدائن وذلك لحين قيام المصرف بإسترداد المبالغ المعترض عليها إذا ثبتت شكوى العميل حسب تعليمات الفيز العالمية التي يعلم العميل أنها قد تصل إلى فترة زمنية تقارب (٩٠) يوماً على الأقل.
4. يفوض حامل البطاقة / المصرف بتحديد البطاقة تلقائياً عند انتهاء مدتها وقيد المبالغ المترتبة على التحديد على حساب به مع التزمه بشرط استعمال البطاقة.
5. يقدم طالب البطاقة للمصرف ضماناً لإصدار البطاقات والسحوبات التي تتم عليها ويحق للمصرف المطالبة بأية ضمانات يراها لازمة ومفوضورية من (حامل البطاقة) لزيادة ضمان حقوق المصرف.
6. يعتبر حامل البطاقة مسؤولاً مباشراً ولو قدم جميع الحركات التي نتجت عن استخدام هذا النوع من البطاقات سواء أتم منح التفويض عليها أو كانت سحوبات من دون تفويض.
7. يكون استعمال (البطاقة) قاصراً على حامل البطاقة وفي حدود المبالغ المصرح له بها ويتعهد حامل البطاقة بعدم تجاوز حدود تلك المبالغ المصرح له بها وعدم السماح لأي شخص غير مباح استعمال البطاقة.
8. يجوز للمصرف إصدار بطاقة إضافية تابعة لأشخاص بالغين يتم تحديد همتهم قبل حامل البطاقة الأساسي الذي سيكون مسؤولاً ومسئولية تامة لارجعة فيها عن المبالغ التي قد تتجم عن استخدام البطاقات الإضافية.
9. تسديد الفواتير وكل المبالغ المستحقة للمصرف على (حامل البطاقة) مضاف إليها مصرفات الفيز العالمية المستحقة بالدinar الليبي أو بالعملة الأجنبية وذلك على أساس سعر البيع الفوري للدinar الليبي مقابل العملة الأجنبية في تاريخ استلام (المصرف) للكشف الخاص بهذه المبالغ من الفيز العالمية أو السعر الذي يحدده المصرف.
10. يحق للمصرف قيد جميع المبالغ المترتبة على استعمال (حامل البطاقة) للبطاقة الأساسية أو الإضافية على حساب به المدين في هذا الطلب في أي يوم يراه المصرف مناسباً.
11. من المتفق عليه إن المبالغ المعترض عليها تبقى مقيدة على حساب العمل سواء كانت المبالغ قد أدت إلى جعل الحساب مديناً مما تترتب عليه فوائد وعمولات مدينية أو أنها كانت ضمن حساب به الدائم وذلك لحين قيام المصرف بإسترداد المبالغ المعترض عليها إذا ثبتت شكوى العميل التي يعلم العميل أنها قد تصل إلى فترة زمنية تقارب (٩٠) يوماً على الأقل.
12. يفوض حامل البطاقة (المصرف) تفويضاً مطلقاً أنه يسجل على حساب به المدين في هذا الطلب رسم الاشتراك السنوي للبطاقة وكل المبالغ المصرفات المترتبة على استعمال البطاقة أو الناشئة عن مطالبة بتسديد الأرصدة المدينة المترتبة في ذمتهم سواء أقام حامل البطاقة بالتوقيع على الإيصالات عند استخدام البطاقة أو لم يقدم بذلك بمافيها أعاب المحاماة.
13. في حالة الحجز على ممتلكات حامل البطاقة / أو الكفيل أو صدور حكم على أحداهما أو كلاهما تصفية ممتلكاتهما أو أشهر أحدهما أو كليهما إقلاسه أو عجز عن أو توقف عن الدفع أو في حالة وفاة أحدهما أو كليهما أو في حالة مخالفة أحدهما أو كليهما لهذه الشروط والأحكام يلغى العمل (البطاقة) ويصبح الرصيد المدين في حساب حامل البطاقة مستحق الأداء دون الحاجة إلى توجيه إنذار أو إشعار أو خلافه ويجب أن يسدد فوراً مع احتفاظ المصرف بحقه في مطالبة وكيل كفيلة حامل البطاقة / أو الكفيل.
14. يلتزم (حامل البطاقة) باتخاذ الإجراء احتياطات اللازمة للمحافظة على البطاقة ويكون مسؤولاً ومسئولية مطلقة عن استعمالها واستعمال الرقم السري الخاص بها وعن النتائج المترتبة على فقدتها أو سرقتها أو استعمالها بمخالفة هذه الشروط.
15. في حالة فقدان (البطاقة) أو سرقتها يلتزم (حامل البطاقة) بإبلاغ قسم البطاقات في المصرف أو أقرب مكتب فيزي في الخارج فوراً بموجب كتاب خطي وإطلاعه على الظروف المحيطة بفقدانها أو سرقتها ويظل (حامل البطاقة) مسؤولاً عن المبالغ المترتبة عن استعمال (البطاقة) حتى يتم تسديدها بالكامل.
16. يحق (للمصرف) في جميع الأوقات أن يعيد بمحض اختياره هذه الأحكام والشروط العامة بمجرد إشعار خطي عن طريق البريد المسجل وعلى العنوان المعتمد لدى المصرف (حامل البطاقة) ويوافق على أن مثل هذا التعديل يصبح ملزماً له من تاريخ الإشعار المذكور ومن التاريخ الذي يحدده (المصرف) حتى لو لم يستلم الإشعار المذكور لأي سبب من الأسباب.
17. يحق للمصرف رفض قبول أي طلب، كما يحتفظ بصرفه بملكية (البطاقة) وتكون له الصلاحية المطلقة في إلغائها في أي وقت من الأوقات دون إبداء أية أسباب ودون الحاجة إلى توجيه إشعار أو إخطار مسبق ودون أن يتحمل أية مسؤولية مهما كانت نتيجة ذلك ويحق (للمصرف) أو أي تاجر أو مصرف آخر يتعامل (بالبطاقة) وذلك بناء على تعليمات صادر من المصرف أن يطلب من (حامل البطاقة) تسليم بطاقةته إليه ويتعهد (حامل البطاقة) بإجابة الطلب فوراً.
18. يحق لحامل البطاقة في أي وقت يشاء إلغاء اشتراكه أو كموذ لك بمجرد إشعار المصرف خطياً وإعادة البطاقة أو بطاقات إضافية له ويظل مسؤولاً عن تسديد الإلتزامات الناشئة عن استخدام البطاقة للمعاملات التي لا يحق له الاعتراض على بقاء أمواله المنقولة / أو غير المنقولة الضامنة / أو غير معجزة / أو موهونة ولحين تسديد الإلتزامات تجاه المصرف.
19. يتعهد (حامل البطاقة) بالتقيد التام بتعليمات الرقابة على النقد الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والخاصة بالتحويل الخارجي وخلافه، كما يخضع (حامل البطاقة) لجميع التعليمات والأنظمة الصادرة المتعلقة بحمل (البطاقة) داخل وخارج ليبيا وأية تعديلات تنطرح عليها من حين لآخر وفي حال حصول أي نزاع فإن حامل البطاقة يخضع للقوانين المحلية المعمول بها في ليبيا.
20. يقر حامل البطاقة بأنه يحق للتاجر أو صاحب الخدمة أن يطلب وثيقة إثبات شخصية منه لإتمام عملية البيع ويحق لهم رفض عملية البيع أو الخدمة في حال امتناع حامل البطاقة عن تقديم وثيقة إثبات شخصية.
21. يقر حامل البطاقة بإعفاء المصرف من أية مسؤولية في حال عدم قبول البطاقة للدفع في جميع الأحوال فإن حامل البطاقة ملتزم بقبول أية فواتير ترد على حساب به سواء كانت أيضاً لموقعه من قبله أو غير موقعه.
22. يقر حامل (البطاقة) يحق للمصرف في تطبيق تعليماته المتعلقة ببطاقات الفيز أو أية تعليمات وأنظمة يقرها المصرف بهذا الخصوص كما أنه يقر بتعليمات ومبادئ وأنظمة الفيز الدولية وأنظمة التشغيل الخاص بها ويعترف بان قبوله وثائق وسجلات مصرف بينه وبينها وثيقة طاعة تجاهه ويسقط حق الطعن بها والإعتراض عليها.
23. يكفل الكفيل سداً كاملاً قيمة المبالغ المترتبة على حمل البطاقة كفاً لمطلقة حسب ما هو وارد في هذه الشروط والأحكام أي تعديلات تتخذ تطرأ عليها وتكون مسؤولية الكفيل تجاه المصرف بالتكامل والتضامن ويحق للمصرف مطالبة الكفيل في أي وقت يشاء لكل المبالغ المترتبة على حامل البطاقة عند عجزه عن الوفاء بها.
24. يقر العميل / الكفيل بان هذه الشروط وتطبيق على بطاقات الفيز التي يصدرها المصرف بكل أنواعها سواء على سقف الذي يطلبه العميل عند تقديم هذا الطلب أو بعد تعديل السقف سواء بالزيادة أو التخفيض في أي وقت من الأوقات.
25. تعتبر جميع أموال طالب إصدار البطاقة / الكفيل المنقولة الغير منقولة ضامنة لأية سحوبات تتم على البطاقة ويفوض طالب إصدار البطاقة / الكفيل المصرف باتخاذ الإجراء اتدون حاجة إلى إنذار أو إخطار مسبق.
26. يقر حامل البطاقة بعدم اعتراضه على قيد قيمة الحركات الدائنة التي تقيد لحسابه بقيمة أقل من المبلغ المدفوع بالأصل.
27. في حالة سوء استخدام البطاقة أو التواطؤ في استخداماتها فإن حامل البطاقة يبقى مسؤولاً عن المبالغ المترتبة على استخدام البطاقة.